مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تحليل واقع بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار في سورية
اسم الكاتب: د. إبراهيم العلي، د. صطوف الشيخ حسين، يحيى محمد ركاج
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4157
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 08:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (2)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (2) 2009

تحليل واقع بعض المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار في سورية

الدكتور إبراهيم العلي *
الدكتور صطوف الشيخ حسين **
يحيى محمد ركاج ***

(تاريخ الإيداع 30 / 10 / 2008. قُبِل للنشر في 2009/3/5)

□ الملخّص □

يُعد تواجد الجمهورية العربية السورية على قائمة المؤشرات الدولية بصورة عامة، وعلى قائمة المؤشرات الدولية للاستثمار بصورة خاصة، من أبرز الدلائل على الانفتاح الاقتصادي الموجه الذي تعيش مراحله سورية منذ بداية القرن الحالي. كما يُعدُّ الوقوف على عتبة هذه المؤشرات في غاية الأهمية لما تظهره من بعض نقاط القوة والضعف في اقتصاديات الدول التي تتعاطى معها، ولكونها محط أنظار قياصرة المال والاستثمار في العالم أجمع. إلا أن بوادر الأزمة المالية العالمية التي يشهدها العالم في هذه الأيام، وما يبديه بعضهم من نقد وتحفظ على طرق تعامل هذه المؤشرات مع البيانات الخاصة بسورية، يجعل من الوقوف على بعض هذه المؤشرات المؤثرة على الاستثمار في سورية أمراً ضرورياً.

وقد توصلنا في نهاية هذا البحث إلى وجود تباين واضح في تأثير هذه المؤشرات على المناخ الاستثماري في سورية، ومن ثَمَّ جذب المزيد من الاستثمارات إليها .

الكلمات المفتاحية: الاستثمار– مناخ الاستثمار– المؤشرات الدولية للاستثمار– مؤشر الحرية الاقتصادية– مؤشر المخاطر القطرية (PRS)– مؤشر الشفافية الدولية.

* أستاذ – قسم الإحصاء والبرمجة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** مدرس – قسم إدارة العمليات ونظم المعلومات الإدارية– المعهد العالي لإدارة الأعمال– دمشق– سورية.
*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم الإحصاء والبرمجة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (2)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (2) 2009

Analysis of The Reality of Some International Indicators of Investment Climate in Syria

Dr. Ibraheem Al Ali*
Dr. Satoof Al Sheikh Hussein**
Yahya M. Rakkaj***

(Received 30 / 10 / 2008. Accepted 5/3/2009)

□ ABSTRACT □

Generally, the Syrian Arab Republic's existence on the list of the International Indicators, and especially on the investment's, is one of the clearest evidences of the directed economic openness that Syria has witnessed since the beginning of this Century. And the study of these indicators is considered too important as they show the good and bad of the countries' economies that dealing with them, and for they are the focus of the finance and investment tycoons in the whole world. But the eve of the global financial crisis taking place nowadays, and the reservation and criticism of the strategies with which those indicators make the focus on some of these indicators are necessary.

We arrived, in conclusion, for obvious difference of the effect of the indicators on the Syrian investment climate, the attraction of more investment in Syria.

Keywords: Investment ،investment Climate -Investment International Indicators- Economic Freedom Index -Composite Country Risk Index (PRS) -Transparency International.

* **Professor, Department of Programming and Statistics, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Assistant Professor, Department of Operation Management and Administrative Information Systems, Higher Institute of Business Administration, Damascus, Syria..**
*** **Postgraduate Student, Department of Programming And Statistics, Faculty of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تُعدُّ سورية حديثة العهد بالدخول إلى العديد من المؤشرات الدولية التي تتناول محددات المناخ الاستثماري لديها، لذلك فإن الإجراءات القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية المستندة إلى البنية القوية للمشاريع التنموية التي تقوم بها سورية من أجل كسب ثقة المستثمر، تفقد في كثير من الأحيان أهميتها أمام عدم الإلمام الكامل بتأثير هذه المؤشرات وماهيتها على اتخاذ القرار الاستثماري.

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة الرئيسة في هذا البحث في امتصاص المؤشرات الدولية المعنية بشؤون الاستثمار لمجمل الجهود الحثيثة التي تقوم بها سورية من أجل تحسين مناخها الاستثماري، ومن ثم جذب المزيد من الاستثمارات إليها.

أهمية البحث وأهدافه:

تتبع أهمية وأهداف البحث من مدى الإلمام الكامل بنظرة المجتمع الدولي والمستثمر الأجنبي إلى ظروف الاستثمار في سورية والبيئة المحيطة به، وذلك من أجل العمل على تغيير النظرة السائدة لمحددات الاستثمار فيها، والعمل في الوقت نفسه على خلق وإيجاد المحفزات المساعدة على جذب رؤوس الأموال للعمل فوق أراضيها.

منهجية البحث:

تمّ إنجاز هذا البحث بالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، من خلال عدة طرق إحصائية ملائمة للظاهرة المدروسة.

فرضيات البحث:

يمكننا تلخيص الفرضيات التي يقوم عليها هذا البحث بالتالي:

1- إن العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار علاقة وثيقة.

2- يُعدُّ مؤشر المخاطر القطرية من أكثر المؤشرات تأثيراً على المناخ الاستثماري في سورية.

3- تتناقص قيمة الاستثمارات في سورية بازدياد قيمة مؤشر المخاطر القطرية.

4- تزداد الاستثمارات في سورية بازدياد قيمة مؤشر التنمية البشرية فيها.

5- إن تحسن درجة سورية على مقاييس المؤشرات الدولية للاستثمار بما فيها مؤشر الشفافية الدولية ومؤشري الكوفاس واليورميني للمخاطر القطرية يساهم بتحسين مناخها الاستثماري.

البحوث السابقة:

تناولت معظم الدراسات السابقة محددات المناخ الاستثماري والواقع الاستثماري في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم 10 دون التطرق إلى المؤشرات الدولية للاستثمار، ومن هذه الدراسات:

1- ورقة عمل في عام 2006 للدكتور مصطفى الكفري بعنوان "مناخ ومحفزات الاستثمار في الجمهورية العربية السورية" قدمها إلى مؤتمر البحرين بالمنامة، وتناول فيها العناصر ذات الأثر الإيجابي على مناخ الاستثمار، ثم تناول

بعد ذلك مجموعة العوامل المحفزة والمشجعة للاستثمار مع دراسة تفصيلية للمزايا والحوافز التي قدمها قانون الاستثمار رقم 10[1].

2- أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد عام 2004 للباحثة منى بيطار بعنوان الاستثمارات الخاصة ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في سورية، قدمت فيها الباحثة دراسة تفصيلية لمحددات المناخ الاستثماري بشكل عام، ثم تناولت واقع المناخ الاستثماري في سورية من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتناول مكونات محددات المناخ الاستثماري من وجهة نظر الاقتصاد الكلي[2].

3- أطروحة ماجستير بعنوان "انعكاسات قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سورية وتعديلاته" للباحث محمد محرز إسماعيل في عام 2002، تناول فيها الباحث مقومات المناخ الاستثماري من خلال البنية التحتية والنظام المصرفي والسوق المالية ومعدلات التضخم وأسعار الصرف والفائدة والنظام الضريبي والقانون التشريعي وحجم السوق ونظام التدريب والتعليم وتوافر منظومة للمعلومات خلال فترة الدراسة الممتدة حتى منتصف عام 2001[3].

4- أطروحة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد في عام 2003 بعنوان "دراسة آثر التوجهات الاستثمارية الحديثة على التنمية الاجتماعية في سورية" للباحث رامي عبد اللطيف، تناول فيها موقع سورية الجغرافي ومناخها الطبيعي وأهم الثروات الطبيعية الموجودة فيها، ثم أشار بعد ذلك للاستثمار من خلال الأطر القانونية المحفزة للاستثمار بالاعتماد على عرض بسيط للقرارات والمراسيم والقوانين الناظمة له، وتناول بعد ذلك بشكل مطول العوامل الاقتصادية المشجعة على الاستثمار بالاعتماد على دراسة البنية التحتية (النقل والمواصلات- الاتصالات- الطاقة- المدن الصناعية- التعليم) والسياسة المالية (النظام النقدي والمصرفي- النظام الضريبي- أسعار الصرف) وحجم السوق السورية(بالاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بسعر الصرف الحقيقي لليرة السورية) ثم قدّم في الفصول الأخرى عرضاً عام لواقع المناخ الاستثماري حسب القطاعات والأنشطة في سورية[4].

5- بالإضافة إلى مجموعة محاضرات قدمت إلى جمعية العلوم الاقتصادية بدورات مختلفة[5].

مصطلحات أساسية:

أ- **مناخ الاستثمار**: مجموعة من الظروف والأوضاع السائدة في المجتمع، والمتداخلة فيما بينها، بحيث تكون المحيط المرافق للنشاط الاستثماري، وتشكل بمجموعها جملة من العوامل الطاردة أو الجاذبة للاستثمار.

ب- **مؤشر الحرية الاقتصادية**: يصدر من معهد هيريتاج فاونديشن The Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال الأمريكيين، ويضم عشرة معايير تتناول كلٍ من حرية الأعمال والتجارة والضرائب والنقد والاستثمار والمالية والتحرر من القيود الحكومية، وحرية العمل وحماية الملكية الخاصة والفكرية والتحرر من الفساد، ويستخدم كأداة لقياس مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتتراوح قيمته بين الصفر (حرية اقتصادية معدومة) والمائة (حرية اقتصادية مطلقة)، وأحياناً بين الصفر والعشرة، وتدل قيمة المؤشر على بيانات السنة السابقة لإعداد التقرير[6].

ت- المؤشر المركب للمخاطر القطرية: وهو دليل شهري يصدر عن مجموعة بي آر إس(PRS) ويُستند فيه إلى ثلاثة مؤشرات مساعدة تتناول المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية بما فيها من استقرار للحكومة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية وخريطة الاستثمار، ووجود نزاعات داخلية وخارجية واضطرابات عرقية، ودور الجيش والدين

في السياسة وسيادة القانون، ومصداقية الممارسات الديموقراطية ونوعية البيروقراطية الموجودة، ونسبة كلٍ من الدين الخارجي والميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي، ونسبة أعباء الدين إلى إجمالي الصادرات، ونسبة ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات، وكذلك الفترة الزمنية اللازمة التي تستطيع فيها الواردات أن تغطي احتياجات الدولة والتي تُحسب بالأشهر، واستقرار سعر الصرف، ومعدل التضخم، ونصيب الفرد من النمو الاقتصادي الحقيقي، بالإضافة إلى نسبة توازن ميزانية الحكومة، ووضع ميزان الحساب الجاري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح القيمة العامة للمؤشر بين الصفر والمائة، بحيث تنخفض درجة المخاطرة مع ارتفاع قيمة المؤشر[7].

ث- **مؤشر اليورميني للمخاطر القطرية:** وهو مؤشر يصدر عن مجلة اليورميني euromoney بمعدل مرتين في العام، ويقيس قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماته المالية، ويتكون من تسعة عناصر مختلفة الوزن والتأثير في مقياس المؤشر، وهي:

1- المخاطر السياسية
2-الأداء الاقتصادي
3- معدل الخصم عند التنازل
4- الديون المتعثرة
5- توافر التمويل المصرفي الطويل الأجل
6- الأسواق الرأسمالية
7- التقييم الائتماني للقطر
8- مؤشر المديونية
9- توافر التمويل المصرفي القصير الأجل

وتتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والمائة[8].

ج- **مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:** يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة العالمية، ويقيس المخاطر المتعلقة بقدرة الدولة على السداد الناجمة عن التأثر بالأوضاع الاقتصادية والسياسية بالاستناد إلى عدة مؤشرات فرعية تشمل المخاطر السياسية وانخفاض رصيد النقد الأجنبي ومدى تغطية الرصيد النقدي للدولة، وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وآلية السداد للالتزامات المالية قصيرة الأجل، بالإضافة إلى قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الأزمات النمطية المعتادة، وتتدرج الدول في هذا المؤشر ضمن أربع مستويات للمشاريع الاستثمارية هي: [A1- A2- A3- A4]وثلاث مستويات للمخاطر والمضاربة الاستثمارية هي :[B – C -D] [9].

ح- دليل التنمية البشرية: هو تقرير سنوي يصدر من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعتمد على ثلاثة معايير في تقييمه للدول ضمن توفر البيانات عن هذه الدول وهي العمر المتوقع عند الولادة، والمقدرة على القراءة والكتابة، ومتوسط الدخل الفردي، وتتراوح قيمته بين الصفر والواحد[10]، وقد اعتمدنا في هذا البحث على وضع قيم المؤشر كنسبة مئوية من أجل البحث.

خ- **مؤشر الشفافية:** يصدر مؤشر الشفافية (النظرة للفساد) عن منظمة الشفافية الدولية بشكل سنوي منذ عام 1995 ، ويرصد درجة الفساد وفقاً لاستقصاءات وتقييمات رجال الأعمال والمحللين والاقتصاديين، ويشترط إجراء ثلاثة مسوحات على الأقل في الدولة قيد الدراسة، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين عشر درجات (أعلى درجة للشفافية) و صفر (فاسد جداً)، وتعبر قيمة المؤشر عن وضع الدولة في العام الذي يصدر به التقرير[11]، وقد اعتمدنا في هذا البحث المقياس كنسبة مئوية.

أولاً: محددات المناخ الاستثماري في سورية:

بالنظر إلى تجارب الاستثمار في دول العالم الحديث نجد أن السياسات الاستثمارية لهذه الدول سعت إلى إيجاد مناخٍ استثماريٍ جيد عن طريق فلسفة معينة تنتهجها الدولة بالاعتماد على مجموعة القوانين والسياسات واللوائح والإجراءات التي تغطي الجانب الاقتصادي والسياسي والقانوني والإداري، وتحظى بدرجة تأثير في ثقة المستثمر من أجل توجيه استثماره إلى بلد أو مكان معين دون غيره، ويشير التقرير الاقتصادي في إفريقيا عام 2006 المستند إلى تقرير البنك الدولي، إلى أن توافر مناخ استثماري جيد يقوم على حرية السوق والاستقرار السياسي والأمني وحقوق الملكية وفعالية النظام الضريبي وتوافر البنية التحتية والأسواق المالية وأسواق العمل والقوى العاملة الماهرة وتقليل الروتين ومكافحة الفساد، يساعد على تنمية الاستثمارات المحلية ويحقق نمو اقتصادي فعال، ويعتبر مؤشراً جيداً لجذب الاستثمار الأجنبي [12]، كما تشير إحدى الدراسات الميدانية أيضاً إلى أن المستثمر الذي يرغب في تنفيذ مشروع معين يهتم أولاً بعد الاستقرار السياسي_ بالنظام المصرفي المعمول به، ثم القوانين والأنظمة النافذة في البلد، والتعقيدات والروتين ومشاريع البنى التحتية القائمة [13]. وفيما يلي بعض محددات المناخ الاستثماري في سورية:

1- **العامل الجيوسياسي:** تتبع أهمية العامل الجيوسياسي من أهمية تكامل عاملي السياسة والجغرافية وتأثيرهم على المناخ الاستثماري، حيث تقع الجمهورية العربية السورية في القسم الأسيوي من قلب العالم القديم مجاورةً لأربع دول عربية وواحدة أجنبية ذات إرث حضاري إسلامي، وتُطل على الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط من خلال منفذين رئيسين وشريطٍ ساحلي يبلغ طوله 183كم، مما يجعل منها البوابة الرئيسة للعالم على قارة آسيا، ومركزاً تجارياً وحضارياً هاماً، ونقطة تواصل هامة بين الشرق والغرب.

وتتميز الجمهورية العربية السورية بوحدة تضاريسية هادئة ومنبسطة، ووحدة مناخية متميزة، وتربة خصبة صالحة لمعظم أنواع الزراعات، وتتميز أيضاً بوجود أهم مصادر الثروات الطبيعية كالنفط والغاز والفوسفات والملح الصخري والحديد الإسفلتي وغيرها، مما يعطينا انطباعاً أولياً واضحاً عن هيكل الاستثمارات العاملة فيها.

كما يعتبر الاستقرار السياسي والأمني الذي تشهده سورية منذ سبعينيات القرن الماضي حتى وقتنا الراهن نموذجاً يُحتذى به على مستوى دول الجوار بشكل خاص، وعلى مستوى دول العالم قاطبةً. بحيث استطاع هذا الاستقرار امتصاص أثر الأحداث الكارثية التي حلت بالمنطقة المحيطة بسورية، ابتداءً من غزو العراق المترافق مع التصعيد الأمريكي في المنطقة، مروراً بتموجات هاجس السلام والحرب مع الكيان الصهيوني(اسرائيل)، ومجازر هذا الكيان في فلسطين، وصولاً إلى توتر الوضع في لبنان. فلم تشر تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية –رغم هذه الأحداث– إلى أثرٍ سلبيٍ بارزٍ على المناخ الاستثماري في سورية، كما لم يتراجع تصنيف سورية وفقاً لمؤشر المخاطر القطرية المركب إلا بمقدار 1% فقط [14]، في حين تزايدت في الوقت نفسه حصتها من الاستثمارات الأجنبية كبلد مضيف للاستثمار بما يعادل 1.41 و1.32 مرة على التوالي خلال عامي 2004–2005 [15]، لذلك يمكننا أن ننسب هذا التراجع في مؤشر المخاطر القطرية –الذي يعطي أهمية لوجود نزاعات خارجية وداخلية أكثر من سيادة القانون والنظام– إلى مجمل التوترات التي تشهدها دول جوار سورية كالعراق وفلسطين ولبنان، وخاصة مع صحة المقولة السائدة بأن الحروب توسع نطاق العنف ولا تنهيها. كما يمكننا من جانب أخر أيضاً اعتبار الموقع الجيوسياسي لسورية أحد عوامل تخفيض تكلفة المشاريع الاستثمارية فيها.

2- **النظام القانوني والقضائي وحقوق الملكية الخاصة:** ينُص دستور الجمهورية العربية السورية من أن السيادة ملك للشعب، وله أيضاً ملكية الثروات الطبيعية والمرافق العامة والمنشآت والمؤسسات التي تقيمها الدولة وتتولى استثمارها أو تشرف على إدارتها، كما ينص على أن الممتلكات الخاصة هي ممتلكات فردية يحفظها القانون، فلا

تتعارض مع خطة الدولة التنموية – رغم ما تخلّفه التنمية من مشكلات بطبيعتها– ولا تُصادر إلا بموجب حكم قضائي ولقاء تعويض عادل وفقاً لمصادر التشريع الإسلامي، ويتولى السلطة التشريعية في البلاد مجلس منتخب من قبل الشعب –مجلس الشعب–، يمارس مهامه في ضوء استقلال السلطة القضائية والقضاة، ويقوم بإقرار القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية مع الدول الأخرى [16].

وقد عملت الحكومات السورية على تهيئة مناخ جيد للاستثمار من خلال مجموعة من القوانين والمراسيم والقرارات التي صدرت بعهود وظروف مختلفة، كان أبرزها القانون رقم 10 لعام 1991، وتعديلاته بالمرسوم التشريعي رقم 7 لعام 2000، والمرسوم رقم 40 لعام 2003 المتعلق بنظام استثمار المناطق الحرة في سورية، ثم أخيراً المرسومين رقم 8 و 9 لعام 2007، لكن طول الفترة الزمنية اللازمة للفصل في الدعاوي، وعدم وضوح وكفاية اللوائح التفسيرية لقوانين الاستثمار، بالإضافة إلى تعقيد الإجراءات التي يتطلبها تسجيل الملكية وبدء النشاط التجاري، تُعدُّ جميعها من أبرز الأسباب التي تترك أثراً سلبياً على المناخ الاستثماري في سورية، والتي تجعل ترتيب سورية –في الوقت نفسه– متأخراً على قائمة مؤشر سهولة أداء الأعمال.

3– العائد الاستثماري: يُفسر انخفاض العائد الاستثماري في سورية إلى الزيادة المتأرجحة في عرض السلع والخدمات، وتذبذب الصادرات المترافق مع تدني نسبة الاستفادة من الطاقة الإنتاجية، وتأرجح القوة الشرائية للعملة الوطنية. حيث انخفضت قيمة الصادرات بملايين الليرات السورية من 301553 في عام 2002 إلى 265039 في عام 2003 ثم ارتفعت إلى 579034 في عام 2007. وترافق ذلك في الوقت نفسه مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق من 903944 مليون عام 2000 إلى (1038421 و 288001) مليون ليرة سورية في عامي 2004 – 2007، وازداد أيضاً المتاح من السلع والخدمات من 1494272 مليون ليرة سورية عام 2000 إلى 2286082 مليون ليرة سورية في عام 2007 بالأسعار الثابتة لعام 2000 [17].

4– **البنية التحتية والتكنولوجيا:** أشار الدكتور محمد العمادي –وزير اقتصاد سابق في سورية– إلى أن انخفاض مستوى الخدمات في المناطق يرفع من تكلفة الاستثمار بشكل عام والاستثمار الصناعي على وجه الخصوص، مما يدفع بالمستثمر إما إلى العدول عن الاستثمار، أو تغيير المنطقة إلى منطقة أكثر تخديماً، أو أن يختار مكاناً أخر أقل تخديماً ومن ثمّ يقوم بتخديمه على نفقته لترتفع –على أدنى تقدير– التكلفة الاستثمارية للمشروع بمقدار تكلفة التخديم [18]. وقد أدركت سورية هذا الأمر منذ سبعينيات القرن الماضي من خلال نشاطٍ واضحٍ تجلى بشكل ملموس في العديد من الإنجازات والمشاريع المنفذة على أرض الواقع، وأتبعتها بوثبة نوعية في مجال التكنولوجيا والاتصالات والمعلوماتية، حيث ازدادت مسافة الطرق المستخدمة في إجمالي القطر من 11687كم في عام 1970 لتصبح 33453كم عام 1990، و48767كم عام 2004 و55041كم في عام 2007، والأمر نفسه بالنسبة للبواخر الداخلة إلى موانئ القطر والطائرات الهابطة في مطاراته، وكذلك المُستهلك من مياه الشرب والطاقة الكهربائية[17]، كما أحدثت مناطق حرة جديدة بالإضافة إلى المناطق القائمة فأضحت حتى عام 2005 إحدى عشر منطقة حرة، ساهمت خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة بإنشاء 70 مشروع [19]. وفي مجال التقانة والاتصالات، فقد شهدت سورية ارتفاعاً في نسبة من يستخدمون الهواتف الثابتة من4.38% عام 1990 إلى 15.24% في عام 2006، مع ازدياد واضح في كم ونوع هذه الخدمات، وأصبحت نسبة من يستخدمون الهواتف الخلوية 15.49% في عام 2006 أيضاً(رغم أن الهاتف الخلوي حديث العهد نسبياً)، كما ارتفع عدد مستخدمي الانترنت في عام 2006 ليصبح قرابة 800000 مستخدم بنسبة 4.39% من خلال إحدى عشر مزود خدمة، و600000 جهاز حاسوب [20]. إلا أن مساهمة البنية التحتية في سورية

في تنمية مناخ الاستثمار –رغم التحسن والتطور الملحوظ الذي شهدته في الفترة الماضية– بقيت أقل من مساهمتها في الدول الأخرى المجاورة لها على أقل تقدير، لما أحدثه الفساد من رفع لتكلفة المشاريع المقامة وتأخر تشغيلها ووضعها بالخدمة، ناهيك عن مدى جودة التنفيذ، بالإضافة إلى الإستراتيجية التي يقوم عليها إنشاء المدن الصناعية والمناطق الحرة التي لم تستطع مواكبة العولمة الاقتصادية وحرية التجارة، فنجد اقتراح لنقل المشاريع القائمة في دمشق إلى المناطق الصناعية المحدثة في تجمعات مستقلة، دون النظر إلى تكلفة نقلها، والتي قد تقارب في بعض المشاريع تكلفة إنشاء مدينة صناعية جديدة، وكذلك تأخر إنشاء العناقيد الصناعية، والتأخر في تخديم الأماكن السياحية مما ساهم في انتشار أنشطة الظل والتوزع العشوائي للتجمعات المهنية في ظل غياب أو تأخر إقامة المشاريع المدروسة.

5– **سعر الصرف:** خضع سعر الصرف بأنواعه المختلفة في سورية إلى سيطرة الحكومات التي تعاقبت على حكمها، وقد استطاعت هذه الحكومات أن تحقق من خلال تغير سعره مقارنة بالدولار في فترتي الثمانينات والتسعينيات –من 3.9 ل.س لكل دولار أمريكي إلى 11.2 – نمو في الناتج المحلي الإجمالي، ثمّ حافظت بعد ذلك على سعره 11.2 ل.س لكل دولار أمريكي طيلة فترة التسعينات تقريباً، ومن ثُمَّ ارتفع في السنوات الأخيرة إلى ما يقارب سعره الحقيقي في السوق ودول الجوار، حيث بلغ سعر الصرف وفقاً لدول الجوار –وهو سعر المبادلات للاستثمار– قرابة 42.5 ل.س للدولار الأمريكي في عام 1995، و46.3 في عام 2000، و48.6 في عام 2004، في حين كان السعر الحر 52.2 ل.س في عام 2004 [17]، وقد عكس مؤشر التوازن الخارجي السيطرة الحكومية على سعر الصرف، فنلاحظ أن نسبة الفائض في مؤشر التوازن الخارجي قد انخفضت خلال الأعوام 2002–2003–2004 ثم تحولت فيما بعد إلى عجز في أعوام 2005–2006–2007 [14]، ويمكننا تفسير هذا التحول في سعر الصرف، ومن ثَمَّ في قيمة المؤشر –في الغالب– بأنه أثر للتحويلات الجارية من الخارج.

6– **سعر الفائدة:** ساهم الجمود الطويل نسبياً لأسعار الفائدة وما رافقه من تضخم في ظل غياب سوق للأوراق المالية في تضاؤل القدرة الحقيقية لرؤوس الأموال وتأكلها، مما أضعف كفاءتها الاستثمارية، وأفقدها الدور المؤثر في دعم وتحسين المناخ الاستثماري في سورية. وقد عمدت الحكومة السورية ممثلة بمجلس النقد والتسليف الذي يتبع لرئاسة مجلس الوزراء إلى تخفيض معدل الفائدة في الفترات الماضية مع السماح لإدارة المصارف بتحديد معدلات أعلى منها ضمن حد أقصى مقداره 1% من أجل زيادة التوظيفات المثمرة وتمويل المشاريع الإنتاجية، لكن غياب الفرص الاستثمارية المطلوبة وانعدام بدائل الاستثمار، وما رافقها من فرض ضريبة بنسبة 7.5% على 20% من عائدات الإيداعات المصرفية[21]، حال دون تحقيق ذلك، وساهم في الوقت نفسه في استهلاك مدخرات ذوي الدخول المحدودة، وتحويلها إلى دعم جوانب الدخل المعيشي لهم، الأمر الذي ساهم في حدوث تراجع عام في عائداتهم.

7– **معدلات التضخم:** تختلف أرقام معدلات التضخم في سورية وتتضارب فيما بينها باختلاف الجهة التي تصدرها، إذ تشير التقارير الصادرة عن مؤسسات المؤشرات الدولية إلى أن معدلات التضخم في سورية وصلت إلى (6.5 و8.5)% خلال الفترة 2003–2006 [6]، وهو أحد العوامل الذي يساهم –بشكل ضمني– في تراجع سورية على قائمة مؤشرات الحرية الاقتصادية. بينما تشير تقارير دولية أخرى إلى أن سورية تمكنت من تخفيض معدل التضخم في الفترات الماضية من 15.3% عام 1994 إلى 1% عام 2002، ولكنها لم تستطع المحافظة عليه لفترة طويلة نسبياً، حيث ارتفع مجدداً إلى 4.6% في عام 2004[22]، نتيجة الضغوط التضخمية التي آدت إلى ارتفاع قيمة الدولار مقابل الليرة السورية، والذي نجم عنه أيضاً ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج بالعملة المحلية، الأمر الذي يمكن أن نعدّه سمة متضادة تتميز بها بعض الاقتصاديات الأكثر تنوعاً كالاقتصاد السوري [23].

8- **النظام المصرفي والسوق المالية:** رغم امتياز الجمهورية العربية السورية في الفترات الماضية بوجود مصرف تجاري واحد وبعض المصارف التخصصية الأخرى، والتي تخضع بكاملها لإشراف المصرف المركزي، إلا أنها لم تستطع بلوغ المناخ الاستثماري الذي يجعلها في مصاف الدول الاستثمارية الكبرى، ولعل السبب الأبرز في ذلك يتجلى في غياب سوق الأوراق المالية عن الساحة الاقتصادية السورية من جهة، ولأن المؤسسات الدولية تعطي أهمية للمصارف الخاصة والمصارف الأجنبية أكثر من المصارف المحلية العاملة بالدولة من جهة أخرى، مما ساهم بانتشار فاضح لظاهرة جامعي الأموال غير الشرعيين على المستوى المحلي، ووجود دلالات لتهريب الأموال على المستوى الدولي. الأمر الذي أوجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى جذب القطاع الخاص للاستثمار بالمجال المصرفي، من خلال منح تسهيلات كبيرة للعمل المصرفي في البلاد، رافقها تعديلات على قانون الضرائب، وتأهيل الكفاءات الإدارية أكاديمياً ومهنياً، والتوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، وقد توجت هذه الإجراءات مؤخراً بطرح أسهم المصارف الإسلامية للاكتتاب العام في نهاية عام 2006. لكن ضعف الرقابة المحاسبية المطبقة على الشركات، وغياب المعايير الدولية للمحاسبة، وتأخر استثمار مكاتب التدقيق المحاسبي والمصارف الخاصة، وتأخر عملية الإصلاح الاقتصادي، وقصر فترة ممارسة المصارف الخاصة لنشاطها، بالإضافة إلى الظروف الدولية التي أحاطت بسورية في الفترة الماضية من جهة أخرى، قد أسهموا جميعاً بامتصاص الإصلاحات التي قامت بها سورية، ومن ثُمَّ تأخر إعلان قيام سوق دمشق للأوراق المالية، وأسهموا أيضاً في تراجع قيمة المؤشر السوري للسياسية المالية على القائمة الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية من 30% وفق تقرير عام 2006، إلى 10% في تقريري أعوام 2007 و2008 [6].

9- **النظام الضريبي:** يأخذ النظام الضريبي في سورية موقع القطبين المتنافرين بالنسبة للمناخ الاستثماري، ويتجلى ذلك واضحاً في مكوناته المعمول بها في سورية خلال سنوات الدراسة، إذ تُعدُّ الضريبة مورداً سيادياً هاماً بالنسبة إليها، ومع ذلك فقد قامت سورية بالتراجع عن سياسة الإعفاءات السابقة للضرائب، وتقديم إعفاءات استثمارية ضريبية جديدة ترتبط بشكل عملي بتشجيع الاستثمار والتشغيل، كما قامت بإصدار قانونين للتهرب والازدواج الضريبي، وتوجتها بصدور المرسوم رقم 8 لعام 2007 المتعلق بالاستثمار، وقد أشار تقريرٌ صادرٌ عن مركز دراسات مؤشرات الحرية الاقتصادية بأن سورية تمتاز بانخفاض الشريحة العليا لضرائب الدخل، وتمتاز أيضاً بأن لديها ضريبة معتدلة على الشركات، وأن المعدل العام للضريبة فيها منخفضٌ [6]. الأمر الذي يرفع من درجة الخطر الذي يهدد نظامها الضريبي السيادي في المستقبل، ويشكل أحد العوائق التي تمنع الاستثمار في العديد من القطاعات الحيوية والإنسانية. ومن جهة أخرى، فإن هذه الإجراءات التي استطاعت من خلالها سورية أن تحرز تأثيراً ملحوظاً على ترتيبها بين الدول التي شملتها قائمة مؤشر الحرية الاقتصادية، لم تستطع أن تضع سورية في قافلة الدول المشجعة للتجارة الإلكترونية الآخذة بالتزايد مع تطورات الأوضاع العالمية، حيث تشير الإحصائيات إلى تزايد عدد مستخدمي الانترنت بين الأفراد والمنشآت، لتصل نسبة من يستخدم الحواسب الشخصية في سورية في العمل بين المنشآت قرابة 37.5% في عام 2005، ونسبة من يستخدمون الانترنت أيضاً قرابة 60% في العام نفسه [17، 3].

10- **حجم السوق وقدرتها:** يتوقف نجاح أو فشل أي مشروع على قدرته التنافسية في البقاء والاستقرار بالسوق، بما تمثله هذه السوق من قوى حية ذات أنماط استهلاكية متعددة، تخضع في أحد جوانبها لاعتبارات مجموعة من العوامل المختلفة كدرجة التحضر والتمركز السكاني وغيرها، وتخضع من الجانب الأخر لاعتبارات الدخل القومي الممثل الأقوى للقدرة الشرائية والطلب الفعال. وهو ما ينطبق عل كافة الأنشطة في جميع المجتمعات، بما فيها المجتمع

السوري الذي تبرز تأثيرات الجانب الأول عليه بوضوح وبالنقيضين السلبي والإيجابي من خلال عدد السكان وتوزعهم وكثافتهم ومقدار استهلاكهم الذي يخضع إلى اعتبارات الدخل والتعليم والصحة ووسائل الرفاهية والخدمات الأخرى المقدمة إليهم، إذ يبلغ عدد سكان سورية 13.782 مليون نسمة وفق تعداد عام 1994 و17.793 مليون في عام 2004، و18.137 مليون و19.172 مليون في عام 2007 وفق تقديرات المكتب المركزي للإحصاء، بينما تبلغ نسبة المشتغلين في أعوام 1994 – 2004 –2007 على التوالي 23.81% – 24.36% – 25.80%، ويتقاضى 40.4% و13.57% منهم في عامي 2004 – 2007 أجراً شهرياً مقداره 5000ل.س وما دون [17، 1و2]. أما تأثيرات العامل الثاني فيمكن الإشارة إليها من خلال ما تشير إليه دراسة أممية عن الفقر في سورية، حيث تشير إلى أن 11.4% من السكان لم يتمكنوا من تغطية احتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية في موسم 2004/2003 [24]، و50% منهم أيضاً ينفق قرابة 25% فقط من إجمالي الإنفاق الأسري[25]، وهو ما يمكن أن نرجعه إلى تأرجح حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات السابقة، ومحافظة الرواتب والأجور على نسبتها من الدخل القومي، وتراجع حصة الفرد من الاستهلاك الخاص [26]، وتأرجح القوة الشرائية الحقيقية للعملة السورية، والذي بالضرورة يمكن إرجاعه إلى ربط الأسعار المحلية مع الأسعار العالمية(الدولار)، وعجز النظام المصرفي عن لعب دور نشط في الاستثمار والتمويل.

11- **نظام التعليم والتدريب والتأهيل:** حظي التعليم في سورية باهتمام جميع الحكومات التي توالت على الحكم فيها، انطلاقاً مما نص عليه الدستور من التزامه بضمان حق التعليم لجميع الأفراد ومجانيته والزاميته [16]، وصولاً إلى مدى متقدم بين الدول العربية على مستوى التعليم العالي والبحث العلمي. إلا أن كفاءة النظام التعليمي والعائد المتوقع من العملية التعليمية كان دون الطموح، ولم ترتق إلى المستوى المأمول [27]، كما أن الجهود المبذولة في مجال التعليم لم تستطع تحقيق التوازن بين متطلبات سوق العمل ومخرجات العملية التعليمية، مما أنتج خللاً بارزاً في التركيبة الاجتماعية لسوق العمل، حيث امتهن العديد من أصحاب المؤهلات العلمية أعمال لا تتطلب أي خبرة علمية أو دراسية. ناهيك من أن الظروف الصعبة التي مرت بها سورية في فترة الثمانينات من القرن الماضي قد دعمت هذه الظاهرة، فيما استمر أسلوب التلقين المعتمد في معظم مراحل التعليم في العصر الحديث في إحداث اختلالات في كفاءة الخريجين أنفسهم، مما أسهم وبشكل رئيس في حدوث فجوة بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات المناخ الاستثماري الحديث. ونكتفي بالدلالة على فشل العملية التعليمية في دعم بيئة المناخ الاستثماري في سورية، بأن نشير إلى أن عدد المهاجرين من علمائها خلال الخمسين سنة الماضية من مختلف الاختصاصات بلغ 315625 شخصاً موزعين على مختلف دول العالم [27].

12- **توافر منظومة للمعلومات:** يُعدُّ توفر قاعدة للبيانات الاقتصادية والاجتماعية المفتاح الرئيس لأي نشاط في السوق، وهي المهمة الملقاة على عاتق المكتب المركزي للإحصاء في سورية بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة والوزارات المختصة، حيث تقوم رئاسة مجلس الوزراء من خلال التنسيق بين وزارة الاقتصاد والهيئة العليا للاستثمار في سورية(مكتب الاستثمار سابقاً) بإصدار تقارير دورية عن الاستثمارات العاملة في سورية من مختلف الجوانب، كما يتناول أيضاً مكتب الإحصاء بعض مؤشرات الوضع العام للاستثمار في سورية. وهنا لابد من الإشارة إلى أن البيانات التي تقدمها هذه الهيئات في سورية لا يزال ينقصها بعض العوامل التي لا تفقدها قيمتها فقط، بل تفقدها أيضاً أهمية توافرها من حيث الزمن والشفافية ودقة التقديرات والمسوح، حيث يشير تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية إلى أن تغطية المعلومات الائتمانية في سورية معدوم [14]، كما لم يتوافر أية معطيات عن البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي سوى بيانات مقارنة بين عامي 1981 و 1983، وقد تمَّ الحصول عليها من دول هيئة مساعدات التنمية، كما تمَّ –

بالاعتماد عليها- وضع تقديرات الاستثمار الأجنبي في سورية حتى عام 2003 [14]، وهو تاريخ أول مسح ميداني حديث وشامل للاستثمارات الأجنبية في سورية.

13- **تبسيط الإجراءات الإدارية:** على الرغم من كل التسهيلات التي تقدمها الحكومة السورية في مجال الاستثمار، إلا أنها تحتل في عام 2005 في مؤشرات المجتمع الدولي المرتبة 135، والمرتبة 130 في عام 2006 من أصل 175 دولة شملها المؤشر، حيث تحتاج إلى 47 يوماً و12 إجراء من أجل تأسيس المشاريع، وتحتاج كل عملية تصدير إلى قرابة 49 يوماً يتم خلالها تجهيز 12 وثيقة تحمل 19 توقيعاً، أما عملية الاستيراد فتحتاج إلى 18 وثيقة ب47 توقيعاً وتستغرق قرابة 63 يوماً، وفي مجال الشفافية ومحاربة الفساد فإن قيمة المؤشر في سورية تتأرجح بين تقدم وتراجع، حيث أحرزت تقدماً ملحوظاً في هذا لمجال لتحتل المرتبة 70 من أصل 159 دولة في عام 2006 متقدمة من المرتبة 71 من بين 146 دولة، ثم تراجعت في عام 2007 لتصبح قيمة المؤشر 2.4 وتحتل المرتبة 138 مكرر بين الدول، كما تتبوأ سورية مرتبة متوسطة في مؤشر الحرية الاقتصادية بمعدل 48.2% وتحتل المرتبة 142من أصل 161دولة في عام 2006[28][6][11]

14- **الإعلام والانفتاح على الاستثمارات الخارجية:** قامت سورية بالفترة الأخيرة بجهود رائدة في مجال الحملات الترويجية والإعلامية الهادفة إلى كسب ثقة المستثمر المحلي والأجنبي من خلال مجموعة من الندوات والمحاضرات والورش والمعارض الدولية والمحلية، والاتفاقيات المبرمة مع الدول الأخرى، فشاركت في كافة الحملات الترويجية التي قامت في عام 2005، وشاركت في عامي 2004 و 2003 ب54 معرضاً تم تنظيمها في دول عربية وأجنبية، ونظمت على أراضيها 3 فعاليات ترويجية خلال العام 2005 و 7 فعاليات في عام 2006، و16 فعالية في عام 2007، بالإضافة إلى العديد من البروتوكولات والاتفاقيات الثنائية المبرمة مع دول عربية وأجنبية صديقة[14]، إلا أن الترويج للاستثمار يختلف عن الترويج لأي سلعة أخرى، فلا ينطبق عليه بدقة أن يصبح (اسم السلعة والإعلان عنها بديلاً لجودة السلعة ذاتها، أو حتى بديلاً لها) [29]. وإذا أرادت سورية أن تحقق استمرارية واستدامة في استثماراتها، عليها أن تقبض على عصا الاستثمار من طرفيها: الترويج والكفاءة.

ثانياً: واقع بعض المؤشرات الدولية للاستثمار في سورية:

تُعدُّ المؤشرات الدولية للاستثمار من المؤشرات المساعدة في تحديد وضع كل دولة بالنسبة للمستثمرين، والنواقص التي تعاني منها هذه الدولة مقارنة بالدول الأخرى، حيث تعمل على تزويد المستثمرين بمعلومات رقمية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بممارسة النشاط الاقتصادي، وقد وثّقت الدراسات الإحصائية هذه العلاقة بين هذه المؤشرات وبين مقدار ما تجذبه من الاستثمار الأجنبي من ناحية [30]، وتزايد الاستثمارات التنموية من ناحية أخرى، وفيما يلي جدول يبين قيم هذه المؤشرات في سورية وقيمة الاستثمار بأسعار عام 2000 الثابتة:

الجدول رقم (1) يبين قيمة المؤشرات الدولية للاستثمار في سورية والاستثمار(بالأسعار الثابتة لعام 2000) المصدر: [6][7][8][9][10][11] [14] [31].

المؤشرات / الأعوام	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مؤشر الحرية الاقتصادية	36.29	41.32	40.59	46.42	50.95	48.11	46.57
المؤشر المركب للمخاطر القطرية	71.5	69.8	70.3	68.8	67.8	67.5	67.5
مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية	c	c	c	c	c	c	c

مؤشر اليورميني للمخاطر القطرية	36.41	36.53	33.46	34.7	31.87	35.79	–
دليل التنمية البشرية	68.5	69.1	68.5	71.6	72.4	–	–
مؤشر الشفافية ومدركات الفساد	–	–	34	34	34	29	24
الاستثمار (بالملايين)	178148	196387	234818	281419	303129	315232	–

ملاحظة: لم نتمكن من الحصول على جميع قيم المؤشرات من مواقعها الرسمية بسبب بعض القيود المفروضة على المواقع، لذلك أخذنا بعض القيم من تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، وهي متوافقة تماماً مع قيم الأعوام التي حصلنا عليها من المواقع في فترات مختلفة، والرمز (–) يشير إلى عدم توفر البيانات. وقد تم كتابة قيمة المؤشرات وفق الرقمين بعد الفاصلة كنسبة مئوية لتسهيل المقارنات

النتائج والمناقشة:

من قراءة محتويات الجدول السابق، وبالاعتماد على ترتيب سورية بين الدول التي شُمّلت بالمؤشرات السابقة كما وردت في المواقع الالكترونية الرسمية لهذه المؤشرات، وفي تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية، نلاحظ ما يلي:

1– إن سورية لم تحرز مركزاً متقدماً بين الدول التي شملتها هذه المؤشرات خلال السنوات المدروسة، حيث تراوح ترتيبها صعوداً وهبوطاً وفقاً لمكونات المؤشر نفسه وكيفية التعاطي معه، مما يدل على مدى تواضع الإجراءات والإمكانات الداعمة للمناخ الاستثماري والمتوافقة مع المعطيات الدولية، وقد تراوحت القيم كالتالي:

أ–أعلى مكانة بلغتها سورية بين الدول على قائمة مؤشر الحرية الاقتصادية كانت في المرتبة 136 في عام 2005، وأدناها في المرتبة 152 في عام 2001.

ب– أعلى مكانة بلغتها سورية بين الدول على قائمة المؤشر المركب للمخاطر القطرية كانت في المرتبة 62 في عام 2001، وأدناها في المرتبة 68 في عام 2004.

ت– أعلى مكانة بلغتها سورية بين الدول على قائمة دليل التنمية البشرية كانت في المرتبة 106 في عام 2005، وأدناها في المرتبة 110 في عامي 2001 و 2003.

ث– أعلى مكانة بلغتها سورية بين الدول على قائمة مؤشر الشفافية ومدركات الفساد كانت في المرتبة 69 في عام 2003، وأدناها في المرتبة 142 في عام 2007.

2– يمكننا تفسير تأرجح قيم المؤشرات السابقة واختلاف ترتيب سورية على قوائمها من خلال العناصر التي يتضمنها كل مؤشر على حدا، حيث:

أ–لم تتحسن قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية التي تُعدُّ أساس الاستثمار رغم الدرجة الجيدة التي حققها مؤشر السياسة المالية الناجمة عن تخفيض الضرائب، ورغم إصدار مجموعة من التعليمات والقوانين الناظمة للاستثمار في عام 2007، بسبب تدني قيمة مؤشري السياسة النقدية وحرية الاستثمار، وخاصة الجوانب المتعلقة بسعر الفائدة والصرف والبنوك الخاصة وحرية تحويل الأموال وحرية الاستثمارات.

ب– تأرجحت قيم مؤشرات المخاطر القطرية صعوداً وهبوطاً وبدرجات طفيفة أيضاً، حيث:

– تناقصت قيمة المؤشر المركب للمخاطر القطرية حتى وصلت في عام 2006 إلى قرابة 67.5% بعد أن كانت 71.5% في عام 2001.

– يُفسر ارتفاع قيمة المؤشر المركب للمخاطر القطرية في عام 2001 إلى بداية مسيرة التطوير والتحديث التي

شهدتها سورية، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته في الفترة الماضية.

– لم تترك حرب العراق في عام 2003 تأثيراً كبيرا على قيمة المؤشر في سورية مقارنة بالآثار الكارثية التي تخلفها الحروب على دول الجوار المعنية بها، فتراجعت قيمة المؤشر بمقدار درجة ونصف فقط.

– رغم ما حمله العام 2005 من إيجابيات على الصعيدين السياسي والاقتصادي ابتداءً من إعادة التمثيل الدبلوماسي مع العراق الشقيق، وإسقاط جزء من الديون الروسية على سورية، وصولاً إلى ارتفاع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الآثار السلبية الناجمة عن جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري، وتزايد تأزم الوضع في العراق وفلسطين، والعمل على مشروع فرض عقوبات أمريكية على سورية، أسهموا جميعاً في ارتفاع معدل التضخم، وارتفاع نسبة العجز في الميزانية العامة، وارتفاع نسبة عجز الحساب الجاري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، ومن ثُمَّ امتصاص الزيادة في معدل النمو الحقيقي، وامتصاص آثر مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة مع العديد من الدول العربية والأجنبية الصديقة، ويُضاف عليها حرب تموز في القطر العربي اللبناني المجاور لسورية، مما شكل مجموعة من العوامل المؤدية إلى استمرار تراجع قيمة المؤشر في عام 2006 أيضاً.

ت– إن قيمة **مؤشري اليورميني والكوفاس للمخاطر القطرية** تُظهران بوضوح أثر الأحداث الدولية المحيطة بسورية، والمتمثلة في جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري وتوترات الأحداث المرافقة لها، وهو ما يتجلى من خلال انتماء سورية وفقاً لمؤشر الكوفاس إلى مجموعة الدول التي قد تؤدي فيها التقلبات الاقتصادية والتوترات السياسية إلى تدهور أكثر سوءاً في سجل السداد عمّا هو عليه (C)، ويتجلى أيضاً من خلال رصيد متواضع جداً على مؤشر اليورميني للمخاطر القطرية.

ث– تعكس قيمة **مؤشرات الشفافية ومدركات الفساد** – رغم انخفاض درجة الوثوقية بها للأسباب التي سوف نوردها لاحقاً– مظاهر تفشي الفساد في سورية إلى درجة ما، مما يجعل ترتيبها على سلم المؤشر بين الدول في تراجع مستمر، كما هو الحال في بيانات عام 2007 والتي بلغت 24% وجعلت ترتيب سورية بين الدول 138 ضمن ترتيب الدول المكرر، أي ترتيبها بين الدول حسب وروده يأتي بالمرتبة 142 من أصل 180 دولة، ولعل السبب الأبرز في هذا التراجع في مدركات الفساد رغم الإشهار العلني على مكافحته يكمن في تراجع دور القطاع العام، وازدياد أعمال الروتين والبيروقراطية الإدارية، وتأخر القضاء في سرعة الفصل في الدعاوي ولاسيما القضايا المالية والتجارية على وجه الخصوص.

ج– لا يمكننا اعتبار قيمة **مؤشرات الشفافية ومدركات الفساد** معبرة بدقة عن الواقع الاستثماري في سورية، رغم ما يروجه بعضهم من تفشي بعض مظاهر الفساد الإداري والرشى، والسبب في ذلك يمكننا إرجاعه إلى:

– طبيعة ومضمون الاستبيانات التي يقوم عليها هذا المؤشر، بالإضافة إلى الآلية التي يتبعها مروجو هذا المؤشر لتحقيق أهدافهم المتمثلة في تحقيق رقي المجتمع وتطوره، ورفع الكفاءة الإنتاجية للفرد والمجتمع، ورفع مستوى الإحساس بالمسؤولية، وتعزيز المحاسبة من قبل الأفراد أو الوحدات التي يعملون فيها.

– إن عدد المسوحات والاستبيانات التي شملت سورية كانت قليلة مقارنة بغيرها من الدول، حيث بلغت في عامي 2004 و 2005 خمسة مسوحات، وفي عام 2006 ثلاثة مسوحات، وفي عام 2007 أربع مسوحات فقط، بينما بلغ عدد المسوحات في مصر في عام 2005 تسعة مسوحات، وفي عام 2007 سبعة مسوحات [11].

– لم يتم إدراج سورية على قوائم هذا المؤشر إلا في السنوات الأخيرة من إعداده.

– أصبح المؤشر في عام 2006 يعتمد على بيانات عامين متتاليين فقط بدلاً من بيانات ثلاثة أعوام كما كان

في الأعوام السابقة.

ح- إن تأرجح قيمة دليل التنمية البشرية في سورية يتعلق بالدرجة الأولى بمتوسط نصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي والدخل القومي، حيث تدني مؤشر متوسط الدخل الفردي بمقدار أكبر من ارتفاع قيمة مؤشري العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل الالتحاق بالمدارس.

خ- إن طبيعة سورية باعتبارها دولة ذات اقتصاد يتسم بنوع من التبدل والتغير وفقاً للظروف الدولية، دون أن ينتمي في الفترات الماضية إلى نهجٍ معين، ينعكس نوعاً ما على مدى توافر بيانات دولية تشير إلى تكوين الثروات وتجميعها وتوزعها ومقدار الاستفادة منها، مما يُفسر عدم وجود سورية على قائمة المؤشر المركب لقياس ثروة الأمم الذي تصدره مؤسسة للشؤون المالية تابعة لصحيفة العالم الأمريكية، ويهتم بمكونات الثروات في اقتصاديات البلدان التي يتعامل معها[14].

ثالثاً: التحليل الإحصائي لقيم المؤشرات الدولية للاستثمار:

لإثبات الفرضيات الواردة في البحث وتحليل العلاقة بين المؤشرات السابقة استخدمنا برنامج SPSS الإحصائي، وفيما يلي بعض خصائصها ونتائجها:

أ- لا يمكننا الاعتماد على الدلالة الإحصائية لقيم مؤشر الشفافية الدولية، لعدم توفر بيانات كافية تتوافق وباقي المؤشرات التي تناولناها في البحث خلال الفترة المدروسة.

ب- من خلال المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول رقم 2 نلاحظ أن اختبار المتوسطات يشير إلى وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية في جميع المؤشرات باستثناء اختبارات متوسطي قيم مؤشري المخاطر القطرية ودليل التنمية البشرية، حيث تظهر نتائج هذا الاختبار عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بينهما.

الفرضية الابتدائية: لا يوجد اختلافات جوهرية بين متوسطي المؤشرات خلال الفترة المدروسة في سورية.

$$H_0: \mu_1 - \mu_2 = 0$$

الفرضية البديلة: يوجد اختلافات جوهرية بين متوسطي المؤشرات خلال الفترة المدروسة في سورية.

$$H_1: \mu_1 - \mu_2 \neq 0$$

الجدول رقم (2) نتائج اختبار فرضيات المتوسطات Paired Samples Test

المتوسطات	قيمة الاختبار	درجات الحرية	احتمال الدلالة باتجاهين	نتيجة اختبار الفرضيات عند مستوى دلالة (0.05)
مؤشر الحرية الاقتصادية - مؤشر المخاطر القطرية	9.94	6	.00006	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة
مؤشر الحرية الاقتصادية - مؤشر الشفافية الدولية	5.6	4	.005	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة
مؤشر الحرية الاقتصادية - دليل التنمية البشرية	16.45	5	.00002	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة
مؤشر الحرية الاقتصادية - الاستثمار بالأسعار الثابتة	10.78	5	.0001	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة
مؤشر المخاطر القطرية - مؤشر الشفافية الدولية	21.70	4	.0000	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة
مؤشر المخاطر القطرية - دليل التنمية البشرية	.75	5	.486	نقبل الفرضية الابتدائية

مؤشر المخاطر القطرية - الاستثمار بالأسعار الثابتة	10.78	5	.0001	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة
مؤشر الشفافية الدولية - دليل التنمية البشرية	20.60	3	.0003	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة
مؤشر الشفافية الدولية - الاستثمار بالأسعار الثابتة	16.01	3	.001	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة
دليل التنمية البشرية - الاستثمار بالأسعار الثابتة	10.78	5	.0001	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة

ت- تشير قيم معاملات الارتباط الواردة في الجدول رقم 3 أيضاً إلى قوة العلاقة الارتباطية بين المؤشرات السابقة بما فيها قيم الاستثمارات العاملة في سورية، وهي بالنسبة لقيم مؤشرات الحرية الاقتصادية ودليل التنمية البشرية والاستثمار تأخذ الاتجاه نفسه(الاتجاه الموجب)، بينما تأخذ الاتجاه المعاكس بالنسبة إلى قيمة مؤشر المخاطر القطرية، بحيث يمكننا القول بأن قيم الاستثمارات في سورية تزداد بازدياد قيمة مؤشري الحرية الاقتصادية ودليل التنمية البشرية، وتتناقص بازدياد قيمة مؤشر المخاطر القطرية، وهو ما تؤكده أيضاً اختبارات معنوية معامل الارتباط المبينة في الجدول التالي رقم 4.

الفرضية الابتدائية: معامل الارتباط لا يدل على وجود ارتباط بين المتغيرات. $H_0 : \rho = 0$

الفرضية البديلة: معامل الارتباط يدل على وجود ارتباط بين المتغيرات. $H_1 : \rho \neq 0$

الجدول رقم (3) نتائج اختبار معنوية معامل الارتباط

معاملات الارتباط	قيمة معامل الارتباط	عدد المفردات	احتمال الدلالة باتجاهين	نتيجة اختبار الفرضيات عند مستوى دلالة 0.01
مؤشر الحرية الاقتصادية – مؤشر المخاطر القطرية	-.942	7	.002	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة
مؤشر الحرية الاقتصادية - مؤشر الشفافية الدولية	-.123	5	.844	نقبل الفرضية الابتدائية
مؤشر الحرية الاقتصادية - دليل التنمية البشرية	.909	6	.012	نقبل الفرضية الابتدائية
مؤشر الحرية الاقتصادية - الاستثمار بالأسعار الثابتة	.938	6	.006	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة
مؤشر المخاطر القطرية - مؤشر الشفافية الدولية	.616	5	.269	نقبل الفرضية الابتدائية
مؤشر المخاطر القطرية – دليل التنمية البشرية	-.935	6	.006	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة
مؤشر المخاطر القطرية - الاستثمار بالأسعار الثابتة	-.939	6	.005	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة
مؤشر الشفافية الدولية – دليل التنمية البشرية	-.531	4	.469	نقبل الفرضية الابتدائية
مؤشر الشفافية الدولية - الاستثمار بالأسعار الثابتة	-.594	4	.406	نقبل الفرضية الابتدائية
دليل التنمية البشرية – الاستثمار بالأسعار الثابتة	.924	6	.008	نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة

ث- كما تؤكد اختبارات الاستقلالية بين قيم المؤشرات الدولية للاستثمار وقيم الاستثمارات الواردة بالجدول رقم 4 على استقلالية كل مؤشر من المؤشرات السابقة عن التأثير على الاستثمارات بشكل مفرد.

وفيما يلي خطوات اختبار فرضيات استقلالية المؤشرات السابقة:

الفرضية الابتدائية: قيمة الاستثمارات لا تعتمد على قيمة المؤشر(مستقلة عن قيمة المؤشر).

الفرضية البديلة: قيمة الاستثمارات تعتمد على قيمة المؤشر (غير مستقلة عن قيمة المؤشر).

الجدول رقم (4) اختبارات الاستقلالية

	قيمة المؤشر	درجات الحرية	احتمال الدلالة باتجاهين	عدد بيانات المؤشر	نتيجة اختبار الفرضيات عند مستوى دلالة (0.01)
مؤشر المخاطر القطرية والاستثمار	30	25	.224	6	نقبل الفرضية الابتدائية
مؤشر الحرية الاقتصادية والاستثمار	30	25	.224	6	نقبل الفرضية الابتدائية
مؤشر الشفافية الدولية والاستثمار	4	3	.261	4	نقبل الفرضية الابتدائية
مؤشر دليل التنمية البشرية والاستثمار	18	15	.263	6	نقبل الفرضية الابتدائية

ج- إن تمثيل العلاقة السابقة بين المؤشرات الدولية للاستثمار وارتباطها بالاستثمار تم من خلال معطيات مؤشر المخاطر القطرية فقط، حيث معامل الارتباط قوي وفعال، ومعامل التحديد المصحح يشير إلى أن 99% من متغيرات الاستثمار في الفترة السابقة تخضع لتأثير مؤشر المخاطر القطرية، والعلاقة الارتباطية بينهم تأخذ الصيغة التالية:

$$Y= 2203646 - 27988\ X$$

حيث: Yتعبر عن الاستثمار، X تعبر عن قيمة مؤشر المخاطر القطرية.

وتشير اختبار فعالية تمثيل المتغيرات في المعادلة السابقة (الثابت الحر والميل) إلى أنها ذات دلالة إحصائية تعبر بشكل فعال عن ظاهرة التمثيل السابقة، بما يشير إلى نقصان قيمة الاستثمارات بما يقارب 27988 مليون ليرة سورية كلما زادت قيمة مؤشر المخاطر القطرية بمقدار درجة واحدة. والجدولان التاليان رقم 5 و 6 يظهران بعض دلالات هذا التمثيل:

الجدول رقم (5) Model Summary(b)

النموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	الخطأ المعياري للتقدير	اختبار دوربن واتسون
1	.997	.994	.991	3317.461	1.054

ملاحظة: المعطيات خاصة بمعادلة تمثيل الاستثمار بالأسعار الثابتة وقيم المؤشر المركب المخاطر القطرية.

الجدول رقم (6) Coefficients(a)

النموذج	المعاملات التقديرية		المعاملات المعيارية	قيمة الاختبار	احتمال الدلالة
1	قيم الأمثال (B)	الخطأ المعياري	معلمة الميل		
الثابت الحر	2203645.818	104104.885		21.168	.002
مؤشر المخاطر القطرية	-27988.285	1517.371	-.997	-18.445	.003

a Dependent Variable: الاستثمار بالأسعار الثابتة

اختبار ثوابت معادلة التمثيل (الثابت الحر والميل):

الفرضية الابتدائية: إن معلمة التمثيل تساوي الصفر. $H_0: B=0$

الفرضية البديلة: إن معلمة التمثيل تختلف كلياً عن الصفر. $H_1: B\neq0$

نتيجة الاختبار لكلٍ من الثابت والميل: إن القيم المحسوبة لاحتمال الدلالة هي على التوالي 0.002-0.003 وهي أصغر من مستوى الدلالة المحدد $\alpha= 0.05$ لذلك نقبل الفرضية البديلة.

ح- كما نلاحظ أيضاً من الجدول رقم 7 أن قيمة دليل التنمية البشرية المستبعد من حساب معادلة التمثيل يشير إلى معامل ارتباط جزئي قوي يبلغ 0.955، لكنه ليس ذا دلالة إحصائية في تمثيل المعادلة السابقة لذلك تم استبعاده من حسابها.

الجدول رقم (7) مؤشرات المعاملات المستبعدة من معادلة التمثيل

المتغيرات	المؤشرات	المعلمة المعيارية للمتغير	قيمة الاختبار	احتمال الدلالة	معامل الارتباط الجزئي	إحصائيات التعدد الخطي معامل الارتباط المتعدد
1	مؤشر الحرية الاقتصادية	-.72	-.321	.774	-.348	.135
2	مؤشر الشفافية الدولية	-.023	-.248	.845	-.241	.662
3	دليل التنمية البشرية	.217	3.237	.191	.955	.114

ملاحظة: المعطيات خاصة بمعادلة تمثيل الاستثمار بالأسعار الثابتة وقيم المؤشر المركب المخاطر القطرية.

خ- لم يتم إجراء اختبار لقيمة مؤشر دوربن واتسون لأن البيانات قليلة ولا تحقق القيم المعيارية لهذا الاختبار.

د- لو قمنا باستبعاد قيمة مؤشر الشفافية الدولية من أصل الحسابات الإحصائية لحصلنا على معادلة تمثيل تشير إلى مؤشر الحرية الاقتصادية فقط، لكن الثابت الحر فيها غير معنوي، ومدى تمثيلها لتغيرات الاستثمار أقل من المعادلة السابقة، مما يشير إلى الأثر الضمني الكبير لباقي المؤشرات، لذلك لم نقم بإدراجها واكتفينا بالإشارة إليها فقط.

ذ- إن علاقة المؤشرات السابقة إحصائياً بالاستثمار، تشير إلى الارتباط القوي بين قيمة مؤشر المخاطر القطرية والمؤشرات الأخرى، واتجاهه السالب، وعدم وجود اختلافات جوهرية بين قيمة مؤشر المخاطر القطرية وقيمة دليل التنمية البشرية، ووجود هذه الاختلافات مع قيم المؤشرات الأخرى، واستقلاليتها بشكل مفرد عن التأثير على الاستثمار، يفسر قيمة معامل الارتباط الجزئي القوي لدليل التنمية البشرية، ويشير في الوقت نفسه إلى قوة التأثير الضمني لجميع المؤشرات بما فيها المؤشرات المستبعدة من معادلة التمثيل، والمؤشرات غير الداخلة في الحساب الإحصائي -كمؤشرات الكوفاس واليورميني للمخاطر القطرية، وباقي المؤشرات التي لا تتواجد سورية على قوائمها المعلنة- على الاستثمار في سورية خلال الفترة المدروسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

إن الحرية الاقتصادية والانفتاح اللذين تسعى إليهما سورية، موجهان بالدرجة الرئيسة لدعم الجانب الاجتماعي والإنساني، ومن ثَمَّ تحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي الذي تبنت نهجه، لذلك فإنه يتوجب علينا:

1- الاعتماد على المؤشرات الدولية في تقييم مدى تحسن المناخ الاستثماري في سورية.

2- تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين صورة الوضع الاقتصادي لسورية في الخارج من خلال تحسين قيمة المؤشرات الدولية للاستثمار، ومن ثمّ تحسين موقع سورية بين هذه الدول على سلم ترتيب هذه المؤشرات.

3- الإسراع في تنفيذ الإصلاحات التي تقوم بها سورية انطلاقاً من سَنْ وتعديل القوانين والتشريعات، وصولاً إلى تسريع إنجاز سوق الأوراق المالية، وما يرافقها من بعض المشاريع الداعمة لها، بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية.

4- تبني معايير محلية للإصلاح الاقتصادي والانفتاح ومكافحة مظاهر الرشا والفساد، تتوافق مع معايير المنظمات الدولية ذات المصداقية الجيدة بين شعوب العالم.

وفي الختام، إن تحسين موقع سورية بين دول العالم في مجال جذب الاستثمار، ومن ثم زيادة الاستثمارات، يتطلب العمل على زيادة درجة الشفافية في التعامل مع البيانات المطلوبة بالاستناد إلى دقة الرقم الإحصائي المعبر عنها، كما يعتبر الإسراع في إقرار حكومة الكترونية أحد أبرز الحلول المقترحة لمواجهة التعقيدات الإدارية والروتين، ومحاربة الفساد، ومن ثَمَّ جذب المزيد من رؤوس الأموال للاستثمار.

المراجع:

[1] الكفري، مصطفى. *مناخ ومحفزات الاستثمار في الجمهورية العربية السورية*. ورقة عمل. مؤتمر البحرين. 2006.

[2] بيطار، منى. *الاستثمارات الخاصة ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية*. أطروحة دكتوراه. جامعة دمشق. 2004.

[3] إسماعيل، محمد. محرز. *انعكاسات قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في سورية وتعديلاته*. أطروحة ماجستير. جامعة تشرين. اللاذقية. سورية. 2002.

[4] عبد اللطيف، رامي. *دراسة آثر التوجهات الاستثمارية الحديثة على التنمية الاجتماعية في سورية*. أطروحة ماجستير. جامعة تشرين. اللاذقية. سورية. 2003.

[5] 28/10/2008. < http://www.mafhoum.com/syr/ar/current.html >

[6] Index of Economic Freedom. 20/09/2008. <www.heritage.org>.

[7] The Composite Country Risk Index. 22/09/2008 <www.prsgroup. com>.

8 The Country Risk Rating. 22/09/2008 <www.euromoney.com>

[9] The Country Ranking By Risk Category. 22/09/2008 <www.cofaceratung.com>.

[10] HDR. 25/09/2008 <www.hdr.undp.org>.

[11]Transparency International. 5/10/2008 <www.transparency.org>.

[12] Un. *Economic Report On Africa* 2006. 110.

[13] د. فارس، علي. محمود؛ المنصوري، محمد. عبد الله. *عوامل جذب وعوامل طرد الاستثمار الأجنبي في واقع الاقتصاد الليبي*. المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى. ليبيا. 2006. ص8.

[14] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. *تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية*. الكويت.

تقرير عام 2001 ص[100]. تقرير عام 2003، 77 –29. تقرير عام 2004، 27–40.

تقرير عام 2005 ص[26]– [61]–[147]– [164]. تقرير عام 2006 ص[207]. تقرير عام 2007 32–240.

[15]المكتب المركزي للإحصاء. *نتائج المسح الميداني للاستثمار الأجنبي في سورية*. 2005.

[16] المواد 2–3–14–15–50–71–131–27– 133 من دستور للجمهورية العربية السورية.

[17] منشورات المكتب المركزي للإحصاء:

1– *المجموعات الإحصائية*. لعام 2000. النسخة الالكترونية. الجداول15/13

لعام 2003. النسخة الالكترونية. الجداول15/13

لعام 2005. النسخة الالكترونية. الجداول أرقام 9/1، 9/16، 16/43، 15/7، 7/1، 3/8، 10/2.

لعام 2006. النسخة الالكترونية. الجدول رقم 16/37.

لعام 2007، النسخة الالكترونية الجداول رقم 2/10، 3/4، 3/7، 3/8، 7/1.

لعام 2008، النسخة الالكترونية الجداول رقم 3/8، 9/1، 16/43.

2– *التعداد العام للسكان عام 1994*. النسخة الالكترونية. الجدول رقم 5.

3– *مخرجات الطلب على القوة العاملة*. 2005. النسخة الالكترونية. الجداول 5/3، 3/3، 7/3.

[18] ورد مضمون هذا التصريح في بحث للدكتور:

فضلية، عابد. *واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991*. مجلة جامعة دمشق. سورية. المجلد 17. العدد2. 2001. 129.

[19] بيانات من مكتب الاستثمار.

[20] الاتحاد الدولي للاتصالات. 2008 /09/25 . WWW.ITU.INT

- State Planning Commission UNDP. *National Millennium Development Goals Report Of The Syrian Arab Republic*. Damascus. Syria. 2003. 39.

[21] الحوراني، محمود. *مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سورية*، مجلة جامعة تشرين. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 27. العدد 2. 2005. 42.

[22] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول، 1998، 306.

[23] الأمم المتحدة. *مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا 2002–2003*. تقرير دولي. 23.

[24] الليثي، هبة؛ أبو إسماعيل، خالد. *الفقر في سورية 1995–2004*. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية. 2005. 40.

[25] هيئة تخطيط الدولة. *التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية*. سورية. 2005. 26.

[26] هيئة تخطيط الدولة. *الخطة الخمسية العاشرة في الجمهورية العربية السورية*. 22–23.

[27] إسماعيل، فؤاد. *ديناميكية السكان والتعليم في عملية التنمية في سورية*. أطروحة دكتوراه. كلية الاقتصاد. فرع السكان. جامعة حلب. 2005. مجموعة صفحات 197-208. 192.

28 The doing business Index. 10/10/2008. <www.doingbusiness.org>.

[29] د.شاكر، عبد الحميد. *عصر الصورة*. مجلة عالم المعرفة. العدد 311. المجلس الوطني للثقافة والفنون. الكويت. 2004. 127.

[30] الربيعي، فلاح. خلف علي. *أثر السياسات الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية*. مجلة العلوم الإنسانية. موقع الكتروني. العدد رقم 23 تموز. 2005. www.ulum.nl/a219.html2008/09/20 .

[31] هيئة الاستثمار السورية. *تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية لعام 2007*، 2008. 13.